CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الحريات الإعلامية في مصر

برغم الآمال بأن تشهد مصر عصرًا جديدًا تُحترم فيه الحقوق والحريات الأساسية عقب سقوط مبارك في ٢٠١١، تواصل السلطات المصرية الحالية استخدام الأساليب نفسها التي استخدمها نظام مبارك، بل تطَور استراتيجيات جديدة لتكميم الإعلام. هذا بالإضافة إلى انضمام الجهات الفاعلة من غير الدول إلى صفوف أولئك الذين يهددون حرية التعبير في ظل عدم وجود أية محاولات من جانب الرئاسة أو الحزب الحاكم لوقف هذه الأفعال التي تهدد بالقضاء على حرية التعبير.

يدين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هذه الانتهاكات إدانة قاطعة، ويؤكد على أن حرية التعبير ضرورة لا غنى عنها لتحقيق الديمقراطية، فبدون كفالة الحق في التعبير لكافة وجهات النظر المتنوعة، وبدون توافر وتدفق للمعلومات والمعرفة من جانب وسائل إعلام مستقلة، تصبح مشاركة المواطن – التي هي أساس الديمقراطية– مقوضة تمامًا.

الملاحقات القانونية والقضائية:

استمر النظام الحالي في استخدام الملاحقات القانونية والقضائية –التي كانت متبعة في عهد مبارك– كوسيلة لترهيب الصحفيين ووسائل الإعلام، فحسب وكيل أول نقابة الصحفيين المصريين جمال فهمي، هناك أكثر من ٦٠٠ بلاغ مقدم ضد صحفيين منذ تولي محمد مرسي منصب الرئاسة –أغلبها تستند إلى تهم "إهانة رئيس الجمهورية"– مقدمة عن طريق مؤسسة الرئاسة أو مؤيدين للحزب الحاكم. ومن الجدير بالذكر أن هذا العدد من القضايا المرفوعة في الشهور العشرة الأخيرة تجاوز إجمالي عدد القضايا المرفوعة ضد الصحفيين تحت حكم مبارك، الذي استمر ٣٠ سنة.

على سبيل المثال، رفع الشيخ يوسف البدري قضية[١] ضد قنوات دريم وسي بي سي والنهار والقاهرة والناس وام بي سي مصر التلفزيونية مطالبًا بمنعها من البث، كما طالب في بلاغه بمنع ظهور عدد من الشخصيات والوجوه الإعلامية البارزة على شاشة التلفزيون نظرًا "لإهانتهم رئيس الجمهورية"، منهم وائل الإبراشي ومحمود سعد وباسم يوسف ولميس الحديدي وعمرو أديب وإبراهيم عيسى ويوسف الحسيني وهاني رمزي.

بالإضافة إلى استهداف صحفيين وشخصيات إعلامية بارزة، صار رؤساء تحرير كبرى الصحف المصرية –المعروف عن أغلبها مواقفها الناقدة للحزب الحاكم الحالي– هدفًا آخر لمثل هذه البلاغات.

[١] القضية رقم ٢٠١٠٠ للسنة القضائية رقم ٦٧، وأجلت حتى ١٨ مايو ٢٠١٣.

ففي ١ يناير ٢٠١٣، جرى تحرير بلاغ[٢] ضد مجدي الجلاد، رئيس تحرير جريدة الوطن، والناشط السياسي محمود عبد الرحمن عبد الجليل، ومحمد الأمين، رئيس مجلس إدارة جريدة الوطن، "لإهانة رئيس الجمهورية". وطالب المدعي في هذا البلاغ إغلاق الجريدة "لمشاركتها في انهيار الاقتصاد عن طريق نشر أخبار كاذبة" و "صور مسيئة" لرئيس الجمهورية.

وفي ٢ يناير، تم تحويل بلاغ[٣] يتهم عبد الحليم قنديل، رئيس تحرير جريدة صوت الأمة، بـــ"الإساءة لرئيس الجمهورية" للتحقيق. وقد حُرر هذا البلاغ بعدما نشرت الجريدة في عددها الصادر في أكتوبر ٢٠١٢ موضوعًا تحت عنوان (١٠٠ يوم من الكذب، مرسى يبيع الهوا للمصريين وينفذ أوامر أوباما) بالإضافة إلى مقال لرئيس التحرير في العدد نفسه، انتقد فيه سياسات الرئيس.

وفي ١٠ يناير، تم استدعاء خالد صلاح، رئيس تحرير جريدة اليوم السابع، والصحفية علا الشافعي للتحقيق معهما عقب تحرير بلاغ ضدهما من جانب مؤسسة الرئاسة، بعدما نشرت الجريدة مقالاً للشافعي تنتقد فيه العنف المستخدم من جانب جماعة الإخوان المسلمين ضد المتظاهرين المعارضين للرئيس أمام قصر الاتحادية الرئاسي، وصفت فيه خطاب الرئيس اللاحق لتلك الواقعة بأنه "يدافع عن العنف".

هذا بالإضافة إلى توظيف تهم أخرى لاستهداف وسائل الإعلام. ففي ٢ فبراير، جرى استدعاء مقدمة البرامج التلفزيونية، دينا عبد الفتاح، ومعد برنامجها، خيري حسين، للتحقيق في تهم "الترويج لمجموعة إرهابية" عقب ظهور أفراد من مجموعة "البلاك بلوك" في البرنامج التلفزيوني[٤] الذي تقدمه عبد الفتاح. كما حُررت عدة بلاغات ضد الإعلامي باسم يوسف، مقدم البرنامج التلفزيوني الساخر، تتهمه بالسخرية من رئيس الجمهورية وتشويه الإسلام،[٥] كما تم استدعاء أحد الممثلين الكوميديين للتحقيق معه في بلاغات تتهمه بازدراء الإسلام[٦] بعد ظهوره في برنامج يوسف.

في ٢ أبريل، حرر محامون ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين بلاغات ضد شيماء أبو الخير مستشارة لجنة حماية الصحفيين بالقاهرة والمذيع التلفزيوني الشهير جابر القرموطي تتهمهما بتهديد الأمن القومي وإهانة القضاء بسبب تعليقات أدليا بها حول التحقيق مع باسم يوسف.[٧]

وأخيرًا، تواجه وسائل الإعلام المملوكة للدولة هجمات مماثلة منذ تولي مرسي منصب الرئاسة عند انتقادها السلطات الجديدة، إذ تم فصل انتصار الغريب مقدمة أحد برامج إذاعة الشباب والرياضة

---

[٢] البلاغ رقم ١٩ لسنة ٢٠١٣؛ انظر http://www.elwatannews.com/news/details/107544#.UOWF_XV4BZw.twitter
[٣] البلاغ رقم ٢٠١٢/٣٧٠٣؛ انظر http://is.gd/pjIu5O
[٤] البلاغ رقم ١٥٧٤م٢٠١٣؛ انظر http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10022013&id=ebc04609-a22e-416b-ba55-41f6bfbd02c3
[٥] انظر http://is.gd/zWrrXx; http://www.afteegypt.org/pressrelease/2013/01/03/796-afteegypt.html
[٦] انظر https://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=8blHVOUPAXs
[٧] انظر http://cpj.org/ar/2013/04/021503.php

وإحالتها للتحقيق بعد استضافتها ناشط سياسي انتقد النظام الجديد ووصفه بأنه "فاشي" وأدان اشتباكات الاتحادية.[٨]

التدخل الأمني/العسكري

إن تكبيل الأجهزة الأمنية لحرية التعبير هو نمط آخر من الأنماط المستمرة منذ عهد مبارك. ففي مارس ٢٠١٣، مُنع فيلم "يهود مصر" من العرض بسبب رفض الأجهزة الأمنية لعنوانه ومحتواه.[٩] بينما تتواصل محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، إذ تمت إحالة الصحفي بوكالة أنباء رويترز، محمد صبري، الذي اعُتقل في ٤ يناير ٢٠١٣ إلى المحكمة العسكرية[١٠] بناءً على اتهامات "بالتواجد في منطقة عسكرية محظور على المدنيين دخولها" و"التقاط صور لأماكن محظور الاقتراب منها أو تصويرها".

الاعتداء البدني

بالإضافة إلى استمرار سياسات عصر مبارك، ظهر توجه جديد من الهجمات البدنية على الصحفيين. ويؤكد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تأكيدًا راسخًا أنه لا ينبغي استهداف الصحفيين أثناء قيامهم بتغطية الأحداث مهما كانت آرائهم أو انتماءاتهم، حيث أن دورهم المهني أمر أساسي لتمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية بشكل قائم على المعرفة، كما تضطلع الدولة بمسئولية تمكين الصحفيين من أداء مهام عملهم بأمان.

ولكن على عكس ذلك، شملت تصريحات السلطات –بما في ذلك رئيس الجمهورية– تهديدات مباشرة وإدعاءات بأن وسائل الإعلام مسئولة عن اختلاق المشاكل في مصر أو تفاقمها.[١١] ففي ٢٣ مارس، صرح عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة الحاكم بشأن عدة وسائل إعلام: "أنا محضر ليكم مفاجأة.... ستجعل كل واحد في الإعلام يعرف حدوده."[١٢] كما أدلى وزير الإعلام بتصريحات تصل إلى حد التحرش اللفظي ردًا على صحفيات سألنه بشأن تدابير الحماية لوسائل الإعلام، وحرية الإعلام.[١٣] هذه المواقف لا تعكس فقط عدم احترام لحرية التعبير، بل تسمح ضمناً لقوات الأمن ومؤيدي حزب الحرية والعدالة بمهاجمة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

---

[٨] انظر http://www.anhri.net/?p=68017
[٩] انظر http://www.anhri.net/?p=72716
[١٠] الجنحة رقم ٢٠١٣/٣؛ انظر http://www.cihrs.org/?p=5794
[١١] انظر خطاب الرئيس مرسي في ٢٣ مارس ٢٠١٣: http://www.youtube.com/watch?v=Wx57Xssdyhg
[١٢] انظر www.elwatannews.com/news/details/152814
[١٣] انظر http://www.youtube.com/watch?v=k0w3O0MgKLk

هجمات قوات الأمن

في ٢ مارس، اقتحمت قوات الأمن مقر عمل المجموعة الإعلامية المحلية "ولاد البلاد"، وتعدت بالضرب على أعضائها وحطمت معداتهم، حيث تعرض رئيس التحرير التنفيذي لجريدة "ولاد البلد" بالمنصورة لاعتداء من قبل قوات الأمن، وتم سحله في الشارع إلى أن فقد وعيه.[١٤]

وفي ٩ مارس، كان محمد سعد، المصور لدى موقع البديل الإلكتروني، وصبري كامل، المصور بموقع "حقوق دوت كوم"، من بين الصحفيين الذين اعتدت عليهم قوات الشرطة أثناء تغطيتهم للاشتباكات بالقرب من كوبري قصر النيل. فقد تعرضا للضرب والإهانة من جانب قوات الشرطة التي حطمت معداتهم أو سرقتها، واُحتجز "سعد" في إحدى السيارات التابعة للأمن لمدة خمس ساعات[١٥]وتعرض كامل لإصابات في رأسه ووجهه وكدمات في جميع أنحاء جسده.[١٦]

هجمات الجهات الفاعلة من غير الدول

خاصةً في سياق المظاهرات المكررة يوم الجمعة من كل أسبوع، تعتدي أيضًا جهات فاعلة من غير الدول على صحفيين بسبب انتماءاتهم؛ إذ يقوم مؤيدي الحزب الحاكم بالاعتداء على صحفيين تابعين لمصادر إخبارية معروفة برفضها لسياسات الرئيس، والعكس. وكانت مثل تلك الاعتداءات واضحة للغاية أثناء الاشتباكات التي دارت عند قصر الاتحادية في ديسمبر ٢٠١٢، عندما قُتل الحسيني أبو ضيف، أحد صحفيي جريدة "الفجر"، بطلق ناري في رأسه.[١٧]

وبالمثل، استهدف مجهولون العديد من الصحفيين أثناء تغطيتهم لاشتباكات بالقرب من مقر جماعة الإخوان المسلمين في المقطم في ١٦ مارس ٢٠١٣، إذ أُصيب محمد مختار –أحد العاملين في فريق عمل قناة روسيا اليوم التلفزيونية– في رأسه وحُطِّمت كاميراته. كما تعرض عمرو الديب، محرر بالمنتدي الإلكتروني فيتو، وأحمد غانم، صحفي بجريدة الوطن، للضرب. وتعرض المصوران بجريدة الوطن، عمرو دياب ومحمد نبيل، للضرب بقضبان حديدية مما أدى إلى كسر قدم نبيل.

وخلال هذه المواجهات، تعرض محمود شعبان بيومي، المحرر بجريدة الوطن، لاعتداء من جانب الحارس الشخصي لخيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، أثناء تغطيته للأحداث. وبالإضافة إلى ذلك، اعتدى أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالضرب والسب على محمد طلعت داوود، الصحفي بجريدة المصري اليوم، حتى فقد وعيه، بعد محاولته إجراء لقاءات مع أولئك الأشخاص الذين كانوا يرسمون على الجدران أمام مقر جماعة الإخوان المسلمين.

---

[١٤] انظر http://www.cihrs.org/?p=6056

[١٥] - انظر موقع http://www.youtube.com/watch?v=sUg00uOducs&feature=youtu.be

[١٦] - انظر موقع http://is.gd/RIPc0N

[١٧] - انظر تقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في أحداث الاتحادية:http://www.cihrs.org/?p=5352

وفي اشتباكات لاحقة في المكان نفسه في ٢٢ مارس، تعرض الصحفيان مصطفى الخطيب وطارق سلامة من جريدة الحرية والعدالة لهجمات عنيفة. وفي جميع الأحوال، لم تفعل قوات الأمن أي شيء للحليولة دون وقوع هذه الهجمات على الصحفيين أو وقفها.

تهديدات واختطاف

ما يثير مزيدًا من القلق هو تصاعد حدة هذه الانتهاكات من تحطيم معدات الصحفيين والاعتداء عليهم أثناء تغطيتهم للمظاهرات إلى حد التهديدات بالقتل والاختطاف. ففي ٢٠ مارس، تلقت منى مدكور، الصحفية بجريدة الوطن، عدة تهديدات بالقتل والتشويه بإلقاء "ماء نار" عليها. وجاءت هذه التهديدات بعد مقابلة أجرتها الصحفية مع شريف البحيري، شاهد العيان الوحيد على قتل الناشط السياسي، محمد الجندي.

وكذلك ردد مؤيدو الحزب الحاكم الذين حاصروا مدينة الإنتاج الإعلامي –ثلاث مرات منذ أن أصبح مرسي رئيسًا للبلاد– تهديدات مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، منع هؤلاء المؤيدون العاملين من الدخول لمدينة الإنتاج الإعلامي، واعتدوا بدنيًا على عدة إعلاميين بارزين بما في ذلك ريهام السهلي وحسين عبد الغني.[١٨]

وصل ترهيب الصحفيين إلى ذروته باختطاف محمد المصري، مدير صفحة جيل التغيير على الإنترنت، والذي لا يزال مصيره غير معروف حتى الآن. كما اختفى عبده عباس، المذيع الرياضي بالتلفزيون المصري، لعدة أيام، قبل العثور عليه ميتًا في شقته.[١٩]

[١٨] انظر رد الرئيس مرسي هنا: http://www.youtube.com/watch?v=kIPibCF7l1c

[١٩] انظر المقابلات مع أصدقاء وزملاء عبده عباس هنا: http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=372067